

Distr.: General
8 February 2012
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثانية والخمسون

نيويورك، ٩-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في
التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السادس والسابع

جامايكا*

* صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



لمحة عامة

١ - يرجى تقديم معلومات عن عملية إعداد التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع للدولة الطرف (يشار إليه فيما بعد باسم: التقرير)، وبصفة خاصة عن طبيعة ونطاق المشاورات التي أُجريت مع المنظمات غير الحكومية الدولية. ويرجى أيضاً إيضاح ما إذا كان التقرير قد عُرض على البرلمان واعتمده الحكومة.

لدى إعداد التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجامايكا، قام مكتب شؤون المرأة، وهو الهيئة الحكومية المسؤولة عن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بإجراء مشاورات مع الوزارات والإدارات والوكالات وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فمن بين المنظمات التي أُجريت مشاورات معها شبكة الريفيات المنتجة في جامايكا، ورابطة المنظمات النسائية في جامايكا، والمنظمة المتحدة للمرأة ومركز الموارد والاتصال للمرأة، ومؤسسة "فريدريك إيرت"، ورابطة عاملات الأسر المعيشية بجامايكا، والتجمّع السياسي للمرأة في جامايكا.

وقدمت وزارة العدل مساعدة خاصة وتوجيهات من خلال وكالاتها المختصة، وهي مكتب رئيس القضاة ومكتب مدير الادعاء العام وغرف المدعي العام وإدارة الإصلاح القانوني. كما قدمت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية تعقيبات وتوجيهات قيمة في إعداد هذا التقرير.

وإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب شؤون المرأة لجنة عاملة تقنية معنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، من أجل الإشراف وتقديم الدعم التقني. ويتألف الفريق التقني من المدير التنفيذي لمكتب شؤون المرأة وأعضاء المكتب، وموظفين كبار من وزارة العدل (مكتب الادعاء العام وغرف المدعي العام وإدارة الإصلاح القانوني)، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، ومحام، وموظفين قانونيين أقدم من وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ورئيسة شبكة الريفيات المنتجة في جامايكا. وقدمت اللجنة تعقيبات على الإطار التشريعي/السياساتي الضروري وكذلك عن المجالات الأخرى البالغة الأهمية، وفقاً للمبادئ التوجيهية للإبلاغ بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

ثم وزع المشروع النهائي للتقرير على أعضاء اللجنة العاملة التقنية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والوزارات والإدارات والوكالات والمنظمات غير الحكومية والشركاء وغيرهم من الأطراف المعنية الرئيسيين قبل عرضه على لجنة البرلمان المعنية بالموارد البشرية وموافقتها عليه. وبعد موافقة لجنة الموارد البشرية على التقرير، عرض على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠١٠.

الوضع القانوني للاتفاقية والإطار التشريعي والمؤسسي

٢ - يرحى بيان ما إذا كانت الدولة الطرف تعتمز تعديل الحكم الذي ينص على عدم التمييز في ميثاق الحقوق والحريات الأساسية (انظر التقرير، الفقرتان ٦٤ و ٦٥)، بغرض إدراج الجنس (بدلاً من "كون الشخص ذكراً أو أنثى") كأساس محظور للتمييز، وتعريف التمييز على أساس الجنس تماشياً مع المادة ١ من الاتفاقية وتوسيع نطاقه ليشمل كلا من أفعال الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وفقاً للمادة ٢ من الاتفاقية، حسب ما طلبته اللجنة في توصياتها السابقة (CEDAW/C/JAM/CO/5، الفقرة ٢٠).

واعتمد البرلمان ميثاق الحقوق والحريات الأساسية، الذي سيحل محل الفصل الثالث من الدستور الجامايكي. وينص الفرع ١٣ (٣) '١' '٢' على الحق في التحرر من التمييز على أساس "كون الشخص ذكراً أو أنثى". ويمثل هذا النص تحسناً بالمقارنة مع النص الوارد في الفصل الثالث من الدستور، الذي لا يحظر صراحة التمييز على أساس "الجنس". وعلى الرغم من أن الميثاق لا يستخدم كلمة "الجنس" كأساس للتمييز، فإن حظر التمييز على أساس كون الشخص "أنثى" يجب تفسيره على أنه يتماشى مع هدف الاتفاقية الذي هو حظر التمييز ضد شخص ما، على أساس أنه "أنثى". وتوضح المادة ١ من الاتفاقية عبارة الجنس بأن السلوك الواجب حظره هو السلوك الذي "يكون من أثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها أو ممارستها لها". وحتى وإن لم تستخدم كلمة "الجنس" صراحة في الميثاق، فإن للفرع ١٣ (٣) '١' '٢' من الميثاق الأثر الذي ترمي إليه الاتفاقية ويحقق هدفها، وهو حظر التمييز لمجرد أن الشخص أنثى. وليس ثمة في الوقت الراهن ما يدل على اعتزام تعديل الميثاق للاستعاضة عن عبارة "كون الشخص ذكراً أو أنثى" بكلمة "الجنس".

ويسري حظر التمييز، المكرس في ميثاق الحقوق والحريات الأساسية، على أفعال الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء وفقاً للمادة ٢ من الاتفاقية. والأحكام ذات الصلة الواردة في الفرعين ١٣ (٤) و ١٣ (٥) من الميثاق التي تمكن من تغطية أفعال الأطراف الفاعلة الخاصة والعامة تمثل تحسينات جذرية في الدستور الجامايكي. وينص الفرع ١٣ (٤) من الميثاق الذي يشمل أفعال الأطراف الفاعلة العامة على أن "هذا الفصل يسري على كل قانون ويلزم الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والسلطات العامة كافة". أما الفرع ١٣ (٥) فيسري على الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص بالنص

على أن "أحكام هذا الفصل تلزم الأشخاص الطبيعيين والقانونيين بقدر ما ينطبق ذلك، مع مراعاة طبيعة الحق وطبيعة الواجب الذي يفرضه هذا الحق".

٣ - يرجى تقديم أمثلة محددة للتدابير المتخذة لتوفير تدريب منهجي للقضاة والمحامين والمدعين العامين على تطبيق التشريع الوطني تماشياً مع الاتفاقية (انظر التقرير، الفقرة ٢٤) ووفقاً للتوصيات العامة الصادرة عن اللجنة. ويرجى أيضاً تقديم أمثلة على قضايا في المحاكم احتج فيها أفراد بأحكام الاتفاقية، حسب ما طلبته اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة (CEDAW/C/JAM/CO/5، الفقرة ٢٤).

وفي مسعى لكفالة وعي مديري نظام القضاء وعياً تاماً بالالتزامات المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها حكومة جامايكا فيما يتعلق بحقوق المرأة، ويواصل مكتب شؤون المرأة تنسيق وتنظيم حلقات عمل للتوعية وحلقات دراسية للقضاة المقيمين وقضاة المحكمة العليا. وبدعم مالي من مشروع الحد من العنف ضد المرأة التابع للصندوق الاستئماني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، مثلاً، عقدت حلقات عمل ومناقشات مع القضاة المقيمين بشأن تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. وفي إطار هذا المسعى، تلقى أكثر من ٢٢ قاضياً مقيماً تدريباً على كيفية إتاحة المزيد من سبل الانتصاف للنساء والفتيات ضحايا العنف، لا سيما العنف الجنسي والعنف العائلي. وعقدت دورات تدريبية مماثلة طوال الفترة مع أعضاء مكتب مدير الادعاء العام. وتجري مناقشات مع رئيس القضاة ومدير معهد التدريب القضائي بهدف جعل هذا التدريب تدريباً نظامياً في المعهد.

الآلية الوطنية

٤ - يرجى تحديد العدد الحالي من الموظفين والميزانية السنوية لمكتب شؤون المرأة (المكتب؛ انظر التقرير، الفقرتان ٤٣ و ٥٣) وما إذا كانت تلك الموارد كافية في ضوء ولاية المكتب الواسعة. ويرجى أيضاً بيان التدابير المتخذة لكفالة أن يكمل المكتب أنشطة المنظمات النسائية غير الحكومية، لا أن يكررها.

وللمكتب ملاك تكميلي قوامه ٢٢ شخصاً: ١٨ من الإناث و ٤ من الذكور. وتتمثل مهمة المكتب في تمكين النساء من تحقيق كامل إمكاناتهن كعناصر مشاركة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لجامايكا مع تمكينهم على قدم المساواة من الوصول إلى موارد البلد والاستفادة منها. وفي هذا الصدد، أسند إلى المكتب ولاية القيام بدور لحفز الحكومة على التصدي للمشاكل التي تواجه النساء، كمعدلات البطالة المرتفعة والعنف ضد المرأة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمكتب في تمكين النساء من التعرف على إمكانياتهن بالكامل كأفراد وإيجاد سبل كفيلة لمشاركتهن الكاملة في التنمية الوطنية. ويتم الاضطلاع بهذه الأمور أساسا عن طريق الوحدات الرئيسية التابعة للمكتب التي تشمل البحث ورسم السياسات وتوثيقها والاتصال المجتمعي (التثقيف العام والتدريب) وتخطيط المشاريع ورصدها.

ورغم أن هناك قيودا مالية، يقوم المكتب بتعزيز برنامج عمله بأموال المشاريع الواردة من الشركاء الدوليين في التنمية. وإضافة إلى ميزانية المكتب، تعالج الوزارات الفنية الأخرى مسائل أخرى ذات صلة بنوع الجنس. فعلى سبيل المثال، هناك أيضا اعتمادات في الميزانية مخصصة للتصدي للعنف الجنساني لدى كل من وزارة الأمن الوطني ووزارة العدل، بما في ذلك وحدة دعم الضحايا.

وفي أغلب الأحيان يقوم المكتب، باعتباره الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بتحديد المسار فيما يتعلق بالمجالات البالغة الأهمية بالنسبة للإجراءات ذات الأولوية على الصعيد الوطني. وتنبثق هذه المجالات عن الاحتياجات المحلية وتماشى أيضا مع خطط العمل والأولويات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن عمل المكتب متميز ومحدد بدقة ويختلف عن عمل المنظمات غير الحكومية إذ أن البرامج ترمي إلى الاتصال بأطراف معنية مختلفة ومتنوعة. وترتكز المبادرات المتخذة على الأهداف الوطنية، وفي هذا الصدد لا يكرر المكتب بأي حال من الأحوال عمل المنظمات غير الحكومية. وفي حالات أخرى، تُبذل جهود تعاونية متضافرة لتحقيق هدف رئيسي. علما بأن عمل المنظمات غير الحكومية يكمل عمل المكتب والعكس بالعكس حيث إن هناك هدفا مشتركا يتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

التدابير الخاصة المؤقتة

٥ - يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز فهم واستخدام التدابير الخاصة المؤقتة، وفقا للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة ٢٥ للجنة (٢٠٠٤)، حسب ما أوصت به اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة (CEDAW/C/JAM/CO/5)، الفقرة ٢٨). ويرجى أيضا تقديم معلومات عن أثر التدابير المشار إليها في الفقرات ٨٦ إلى ٨٨ من التقرير، إلى جانب أمثلة إضافية للتدابير الخاصة المؤقتة التي اتخذتها الدولة الطرف منذ عام ٢٠٠٧ لتعزيز المساواة الفعلية أو الموضوعية بين الرجل والمرأة، والإسراع بها، في مجالات أخرى غير مجال العمالة.

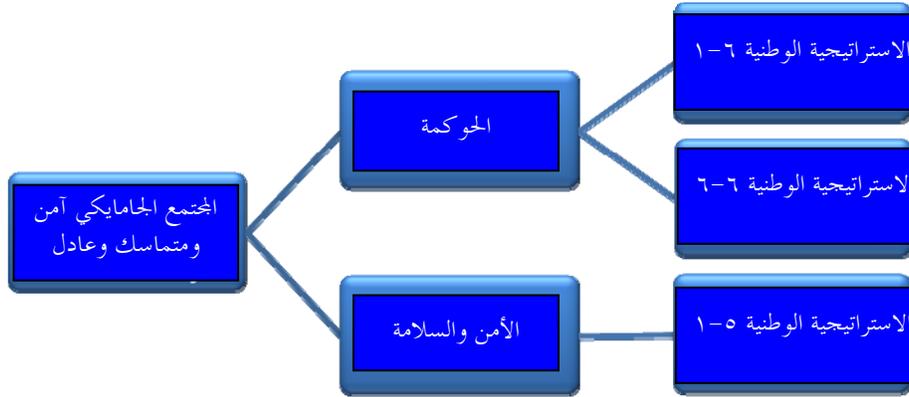
وقد بدأ تنفيذ أول سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين بجامايكا في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ وعرضت على البرلمان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتقر السياسة بالتحديات الخطيرة التي تواجه الرجال والفتيان في بلدنا وتتوخى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة في المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق مزيد من التوازن في تمثيل الذكور والإناث. ويؤيد ذلك مفهوم المساواة الحقيقية بين الجنسين والشراكة اللازمة بين الرجل والمرأة لإيجاد مجتمع يقوم على الوئام بين الجنسين.

القوالب النمطية التقليدية

٦ - ما هي التدابير الملموسة، من قبيل الحملات والمبادرات والمشاريع المحددة، التي اعتمدها الدولة الطرف للقضاء على المواقف التمييزية التي تتغاضى عن العنف ضد المرأة، والقوالب النمطية التقليدية المتعلقة بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع، بما في ذلك الصور السلبية للمرأة في وسائط الإعلام (انظر التقرير، الفقرات ١٦١ و ١٦٥)؟ وفي هذا الصدد، يرجى وصف أثر خطة التنمية الوطنية الاستشرافية لعام ٢٠٣٠ (الفقرة ٤٤) والتقدم المحرز في إعداد وتنفيذ حملة توعية عامة لمكافحة التمييز (الفقرة ١٦٠).

هناك العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى معالجة المواقف التمييزية والقوالب النمطية التقليدية. وتشمل هذه البرامج والمبادرات السياسة الجنسانية الوطنية المذكورة أعلاه؛ وخطة العمل الوطنية المعنية بالعنف الجنساني؛ والبرنامج التعليمي بالمدارس، والبرامج المجتمعية، وحلقات العمل التي يقيمها نظام العدالة، ودورات التوعية العامة المتعلقة بالاستعراض التشريعي وأنشطة الاحتفال بالمناسبات الخاصة مثل اليوم الدولي للمرأة واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. والجهود مستمرة أيضا لضمان أن يتم فهم دور وسائل الإعلام في مكافحة هذه القوالب النمطية والمواقف التمييزية. ولتحقيق هذه الغاية، يجري عقد حلقات عمل ومناقشات في وسائط الإعلام موجهة نحو معالجة القوالب والصور النمطية السلبية في وسائل الإعلام. وقد أعد المعهد الكاريبي للإعلام والاتصال أيضا نموذجاً تدريبياً لتسهيل التدريب ولتوعية الطلاب الذين يتابعون دراساتهم في مجال الاتصالات لمسألة التنميط الجنساني.

وقد تمت الموافقة على خطة التنمية الوطنية الاستشرافية لجامايكا لعام ٢٠٣٠ في أيار/مايو ٢٠٠٩، ودُعيت جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية إلى مواءمة خططها المؤسسية مع أولوياتها الاستراتيجية.



الشكل ١: الهدف الوطني (٢) والنتائج الوطنية والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بنوع الجنس (خطة التنمية الوطنية الاستشرافية لجامايكا لعام ٢٠٣٠)^(١)

وقد تم الإعلان، ضمن هذه الوثيقة الوطنية الشاملة، عن العديد من الخطط الفرعية، التي تتعلق واحدة منها بالمسائل الجنسانية والتنمية. وعلى الرغم من أن الخطط الفرعية هي خطط قطاعية إلى حد كبير، فإنه يُعتبر من الأهمية بمكان أن تعالج المسائل الجنسانية الشاملة لقطاعات متعددة معالجة مستقلة، لتأكيد اتساع نطاقها وشموليتها. وقد نتجت الموضوعات ووجهات النظر المبينة بوضوح في الوثيقة عن مشاركة واسعة النطاق من الشركاء من الدول، والشركاء من غير الدول، والشركاء من القطاع الخاص، في تحليل دقيق للوضع الراهن، من حيث نقاط القوة، ونقاط الضعف، والثغرات والتهديدات، فضلا عن وضع استراتيجيات وطنية لمعالجة هذا الوضع. وتنظر الخطة الفرعية للنهوض بالمرأة في جميع التزامات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنيابة عن النساء والأطفال، فضلا عن الاتفاقات العالمية الأخرى. كما أن التمييز والعنف ضد النساء والأطفال هما من المواضيع الرئيسية التي تم تناولها في الخطة، إضافة إلى المساواة بين الجنسين في الفرص والإنصاف.

وقد استخدم معهد التخطيط في جامايكا محافل ومنابر عدة للتوعية والتشجيع على حصول عامة الجمهور جماعات الاهتمامات الخاصة على مستوى عال من التوعية. وتوقع الخطة أن يكون لمكتب شؤون المرأة، المكلف بوضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والصكوك التشريعية، أدوار رئيسية في دفع برنامج التنمية قدما. وقد قام معهد التخطيط في جامايكا

(١) يرجى الانتباه إلى أن الاستراتيجيات المشار إليها تعني ما يلي: (أ) الاستراتيجية الوطنية ١-٦، تعزيز عملية مشاركة المواطنين في الحوكمة؛ (ب) الاستراتيجية الوطنية ٦-٦، تعزيز الإنصاف في جميع مجالات المجتمع؛ (ج) الاستراتيجية الوطنية ١-٥، تقوية قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في إيجاد مجتمع سالم وآمن.

بدعم صياغة سياسة جنسانية وطنية، ودعم المشاورات اللازمة لها، فضلا عن السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي وبالسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.

وفي حين أن معهد التخطيط في جامايكا لن يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أي حملة لمكافحة التمييز، فإنه يدعم مكتب شؤون المرأة في دراسة التشريعات القائمة أو في تحديد الثغرات في السياسات مما من شأنه معالجة هذا التمييز، ويشارك المعهد أيضا في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما سيقوم المعهد بتنسيق أنشطة فريق عاملٍ مواضيعيٍّ لتوجيه عملية تنفيذ بعض جوانب الخطة الطويلة الأجل للنهوض بالمرأة.

العنف ضد المرأة

٧ - يرجى بيان ما إذا كان العنف العائلي يخضع للمقاضاة التلقائية (انظر التقرير، الفقرة ١٢٤)، وتقديم معلومات مستكملة عن عدد الشكاوى (الفقرتان ١٧٥ و ١٨٠)، والملاحقات القضائية والإدانات، وعن الأحكام الصادرة في قضايا العنف العائلي. ويرجى أيضا تقديم بيانات مصنفة حسب جنس وعمر ضحايا تلك الجرائم ومرتكبيها. ويرجى كذلك بيان عدد النساء اللاتي جرى سنويا قتلهن على أيدي أزواجهن أو عشرائهن أو أزواجهن السابقين منذ عام ٢٠٠٧.

يرجى الاطلاع على الرد على السؤال رقم ٩ الذي ورد من وحدة الإحصاءات التابعة لقوة الشرطة في جامايكا. فقد أوضحت الوحدة عجزها عن توفير بيانات عن عدد النساء اللواتي جرى سنويا قتلهن على أيدي أزواجهن أو عشرائهن أو أزواجهن السابقين منذ عام ٢٠٠٧، حيث أن المعلومات لم تكن مصنفة على هذا النحو. ولكن المجلس الوطني لتنظيم الأسرة، قام في عام ٢٠٠٨، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإجراء مسح للصحة الإنجابية، وفرّ إحصاءات، وقدّم بعض البيانات عن عنف العشير. وخلاصة القول، أنه أوضح أنه بين كل امرأة في سن ١٥ إلى ٤٩ سنة لها عشير، فإن:

- ١ من كل ٣ منهن شهدت مزيجا من عنف العشير خلال حياتها
- ١ من كل ٥ منهن تعرضت لعنف العشير جسديا أو جنسيا خلال حياتها
- ١ من كل ٢ منهن (٤٨ في المائة) تعرضت لواحد على الأقل من أنواع السلوك التحكمي
- ٨ في المائة منهن أفدن بأنهن أُجبرن على ممارسة الجنس من قبل عشرائهن

وقد كان مسح الصحة الإنجابية لعام ٢٠٠٨ عبارة عن مسح للأسر المعيشية شمل عينة ممثلة لهذه الفئة من كل من النساء والرجال على الصعيد الوطني، ضمت ٢٥٩ ٨ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٥ سنة (معدل الاستجابة ٩٦,٧ في المائة)، و ٢٧٧٥ رجلا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (معدل الاستجابة ٩٤,٤ في المائة). وقد اختيرت عينا الإناث والذكور بشكل مستقل، وسمحتا بتقديرات مستقلة من قبل سكان الحضر وسكان الريف والمناطق الصحية. واستخدم المسح تصميمًا لعينات من مجموعات طبقية من ثلاث مراحل، وقائمة على قطاعات للتعديد مجموعها ٦٢٨ قطاعا، وتُشكّل طبقاته ١٤ أبرشية (انظر الجدول ٩ الملحق).

٨ - يرجى تقديم معلومات إضافية عن الجهود التي تبذلها الدولة الطرف لإنشاء ملاجئ للنساء والفتيات ضحايا العنف العائلي، وتوفير التمويل الكافي لها (انظر التقرير، الفقرة ١٠٧)، بما في ذلك في المناطق الريفية، وكذلك عن مقدار التمويل الذي تقدمه الدولة إلى المنظمات غير الحكومية التي توفر الملجأ والمساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية لأولئك الضحايا. وما هي الخدمات التي تقدمها وحدة مساندة الضحايا التابعة لوزارة الأمن الوطني، وإلى أي مدى تطبق أساليب الاستجواب والتحقيق المراعية للمنظور الجنساني في قضايا العنف العائلي والجنسي (ال فقرات ١٨١ إلى ١٨٣)؟

يوجد في الوقت الحالي ملجأ رسمي واحد لضحايا العنف العائلي. وعلى الرغم من أن منظمة المرأة (المحدودة)، وهي منظمة غير حكومية، هي التي تقوم بإدارة هذا الملجأ، فإن حكومة جامايكا تدرك الحاجة إلى توفير مأوى للنساء المساءة معاملتهن، ومن ثم، تواصل تقديم الدعم المالي في شكل إعانة مالية سنوية لمنظمة المرأة (المحدودة) من أجل مساعدة النساء المأزومات. ويشمل هذا الدعم أيضا دفع نفقات الإقامة لمكاتب منظمة المرأة في كينغستون ومونتيجو باي.

وقد حصلت حكومة جامايكا الآن على مبنى للملجأ تديره الدولة، وهناك خطط قيد الإعداد لتجديد المبنى.

وتتحمل وحدة مساندة الضحايا، الكائنة الآن في وزارة العدل، المسؤولية الرئيسية عن الرعاية النفسية والاجتماعية للضحايا عن طريق التقييمات النفسية، والإجراءات العلاجية، وتوفير الدعم أمام المحاكم عند الاقتضاء. وتشمل النواتج الرئيسية للوحدة تقديم المشورة؛ وتصميم وتنفيذ مشاريع الإجراءات الخاصة؛ وتوفير المعلومات التقنية وتقديم الدعم لمختلف الوكالات التي يتعين أن تتعامل مع الضحايا (الشرطة والمحاكم والمدارس والمستشفيات على سبيل المثال)؛ وتصميم وتنفيذ برامج التعليم العام؛ واستقدام المتطوعين

وتدريبهم ونشرهم؛ وتنسيق إدارة البرنامج؛ وتخطيط وتنفيذ مبادرة الدعوة؛ ووضع المبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة. ويرجى الرجوع إلى الفقرة ١٨١ من التقرير الموحد للتقريرين الدوريين السادس والسابع للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وفيما يتعلق بأساليب الاستجواب والتحقيق المراعية للفوارق بين الجنسين، فإنها لا تنطبق على وحدة مساندة الضحايا لأن عملاءها يتلقون، بصفة رئيسية، دعماً معنوياً.

٩ - يرجى تقديم بيانات عن العدد المبلغ عنه من حالات الاغتصاب والملاحقات القضائية وعن الأحكام الصادرة على الجناة منذ عام ٢٠٠٧. ويرجى شرح السبب في أن الاغتصاب بين الزوجين لا يعاقب عليه إلا في عدد محدود من الظروف بموجب قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٩ (انظر التقرير، الفقرات ٧٠ و ١٢٩ و ١٧٨)، ومن ذلك على سبيل المثال، حينما يكون الزوجان منفصلين؛ أو حينما تكون إجراءات الطلاق معلقة؛ أو حينما يكون قد صدر أمر تقييد ضد الزوج، أو حينما يكون معروفاً بأن الزوج مصاب بعدوى مرض ينتقل عن طريق الجنس. ويرجى توضيح ما إذا كان لشرط الحماية المنصوص عليه في المادة ١٣ (٢) من قانون ميثاق الحقوق والحريات الأساسية (التعديل الدستوري) (الفقرات ٦٤ إلى ٦٦ و ١١٤) أثر يمنع إدخال أي تعديلات على قانون الجرائم الجنسية.

الجدول ١

أعداد وأنواع الجرائم المبلغ عنها والجرائم التي تم البت فيها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

جرائم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	تم البت فيها	مبلغ عنها						
١ - الاغتصاب مع الإيذاء البدني	٦٢٥	١٤٥٩	٦٧٢	١٢٧٣	٥٩٦	١٢٠٦	٥٩٢	١٢٠٦
٢ - الاغتصاب	٣٤٥	٨٤٩	٣١٦	٦٧٢	-	٩٧٩	٣٤٧	٩٧٩
٣ - محاولة الاغتصاب		٢٢	٧					
٤ - الإيذاء البدني	٢٨٠	٦١٠	٣٥٦	٥٠٣	-	٩٣٨	٣٣٠	٩٣٨
٥ - هتك العرض	٢٧٢	٤٩٩	٣٩٤			٥٢٩	٢٥٥	٥٢٩
٦ - سفاح المحارم	٣٠	٥٥	٦٨			٥٠	٢٣	٥٠
٧ - اللواط	٥٦	٩٢	٦٣			٧٧	٢٨	٧٧

* يتم الفصل بين الأرقام المتعلقة بالاغتصاب وبالإيذاء البدني متى كان ذلك ممكناً.

الجدول ٢

الإدانات المتعلقة بجرائم جنسية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

جرائم جنسية	جرائم ضد الأشخاص
٢٠٠٧	٢٧
٢٠٠٨	٧٤
٢٠٠٩	١١٣
٢٠١٠	١١٠

تم التوصل إلى هذا التعريف كمسألة تتعلق بالسياسة العامة وبعد مناقشات ومشاورات مستفيضة واتفق على الإطار القانوني الملائم، وهو يعكس التوازن المناسب بين الحاجة للملاحقة القضائية لشخص ما بشأن جريمة خطيرة، مع احترام قدسية مؤسسة الزواج في نفس الوقت.

إن شرط الحماية المنصوص عليه في المادة ١٣(٢) لا يمنع إدخال أي تعديلات على قانون الجرائم الجنسية أو على أي قانون آخر صادر عن البرلمان. وفي حين أن القوانين الموجودة قبل صدور ميثاق الحقوق، مثل قانون الجرائم الجنسية، قد استُثنت ولا يمكن اعتبارها غير متسقة مع ميثاق الحقوق أو متعارضة معه (المادة ١٣ (٢) (ب))، فإنه يمكن تعديل هذه القوانين الموجودة قبل صدور ميثاق الحقوق في أي وقت بموجب قانون صادر عن البرلمان. ولكن في الحالات التي يتم فيها تعديلها، لا يجب أن تكون مثل هذه التعديلات غير متسقة مع أحكام الميثاق أو متعارضة معه (المادة ١٣ (٢) (ب)) أو تخالفها. وقد قضت اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في عام ٢٠٠٤ بأنه في الحالات التي يتم فيها تعديل أو تكييف أو تحويل^(٢) قانون موجود قبل صدور ميثاق الحقوق، فإن القانون المعدل أو المحوّر يجب أن يمثل لضمانات حقوق الإنسان المكفولة بموجب الفصل الثالث^(٣). وعلى هذا الغرار، فإنه في الحالات التي يتم فيها إلغاء قانون كان موجودا قبل صدور ميثاق الحقوق، فإن مثل هذا القانون لا يُعتبر من القوانين الموجودة قبل صدور الميثاق، وإذا أعيد إدخاله لأي سبب من الأسباب من قبل السلطة التشريعية في وقت لاحق، فإنه لا يمكن التعامل معه على أنه مستثنى. بموجب شرط الاستثناء، ويصبح بالتالي عرضة للطعن في كونه غير دستوري^(٤).

(٢) إلا في الظروف المحدودة، مثلا، في الحالات التي يكون قد تم فيها استنساخ التكييف أو التعديل بشكل مماثل في أي توحيد أو تنقيح للقوانين بعمليات التكييف أو التعديل التي تكون ضرورية أو مناسبة فقط بسبب إدماجها في عمليات التوحيد أو التنقيح تلك.

(٣) Lambert Watson v R [2004] 3 WLR 841

(٤) Pinder v the Queen [2002] W.L.R. 1443

الاتجار بالنساء والفتيات واستغلالهن في البغاء

١٠ - يرجى تقديم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن والجنسية عن عدد حالات الاتجار بالأشخاص المبلغ عنها والملاحقات القضائية والإدانات والأحكام الصادرة على مرتكبيها منذ عام ٢٠٠٨. ويرجى أيضا تقديم معلومات تفصيلية عن التدابير المتخذة للتصدي للبعث المتفشي في الدولة الطرف (انظر التقرير، الفقرة ١٩١).

الجدول ٣

عدد حالات الاتجار بالأشخاص المبلغ عنها منذ عام ٢٠٠٨

السنة	نوع الجنس	السن	الجنسية	المجموع
٢٠٠٨	الإناث	غير متوافرة	الجامايكية	٣
٢٠٠٩	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢٠١٠			الجامايكية	
			البنمية	١
			الغيانية	٤
			الدومينيكية	١
	الإناث	غير متوافرة	(الجمهورية الدومينيكية)	٢
٢٠١١	الذكور	غير متوافرة	الهندية	٧

وفيما يلي جدول يبين الأشخاص المتهمين بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر (منعه وقمعه والمعاقبة عليه)، لعام ٢٠٠٧ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١).

السنة	عدد المتهمين	التهم الموجهة بموجب قانون الاتجار بالأشخاص	التهم	الإدانات
٢٠٠٨		الاتجار بالأشخاص	٣	لا تزال معروضة على المحكمة
٢٠١٠	١	تيسير الاتجار بالأشخاص	٣	لا تزال معروضة على المحكمة
		الاتجار بالأشخاص	٧	لا تزال معروضة على المحكمة
		تيسير الاتجار بالأشخاص	٧	لا تزال معروضة على المحكمة
٢٠١١	٣	حجز وثائق السفر	٤	لا تزال معروضة على المحكمة
		الاتجار بالأشخاص	٦	لا تزال معروضة على المحكمة
	١	تيسير الاتجار بالأشخاص	٦	لا تزال معروضة على المحكمة
	٥		٣٦	المجموع

ومن المهم ملاحظة أنه يجوز الملاحقة القضائية لحالات الاتجار بالبشر بمساعدة تشريعات داعمة غير واردة في الجدول أعلاه. وهي تتضمن، فيما تتضمن، قانون رعاية وحماية الأطفال، لعام ٢٠٠٤^(٥)؛ والجرائم ضد الأشخاص، لعام ١٨٦٤؛ وقانون عائدات الجريمة، لعام ٢٠٠٧؛ وقانون جرائم الفضاء الإلكتروني، لعام ٢٠١٠؛ وقانون (منع) استغلال الأطفال في المواد الإباحية، لعام ٢٠١٠.

وتقوم شعبة تحقيقات الجريمة المنظمة بتكثيف جهودها الرامية إلى التصدي للمخاوف المتزايدة من شبكة الاتجار بالبشر التي تدر أرباحاً تبلغ عدة بلايين من الدولارات. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وفي إطار عملية للتوعية شملت جميع أنحاء الجزيرة، شرعت قوة شرطة جامايكا في تنظيم أول حلقة دراسية استمرت يومين في مكتب كينغستون التابع لشعبة تحقيقات الجريمة المنظمة موجهة نحو كبح جماح هذا النشاط الإجرامي كبها شديداً.

وتقوم شعبة الجريمة الإلكترونية بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى القضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية من خلال استخدام الوسائط الاجتماعية المعترف بأنها أداة قوية للتوعية الجماهيرية.

١١ - ويرجى تقديم معلومات عن التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في إنشاء ملجأ لضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات. ويرجى تقديم معلومات عن التدابير القائمة فيما يخص الحماية والوقاية والمساعدة، بما في ذلك خدمات التأهيل وإسداء المشورة، لضحايا الاتجار، وعمّا إذا كانت تلك الخدمات بتمويل من الدولة، وما إذا كانت المنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم لضحايا الاتجار تتلقى تمويلاً كافياً من الدولة الطرف. ويرجى أيضاً تقديم معلومات عن ولاية فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومواردها وميزانيتها السنوية (انظر التقرير، الفقرتان ١٧٢ و ١٧٣).

الملجأ المملوك للدولة لرعاية ضحايا الاتجار، بالأشخاص

حققت حكومة جامايكا نجاحاً في إنشاء ملجأ مملوك للدولة لرعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى الرغم من أن الملجأ جاهز لاستقبال الضحايا، فإنه لا يعمل بكامل طاقته، لأن قيود الميزانية قد حدّت من التعاقد مع الموارد البشرية اللازمة.

(٥) www.moj.gov.jm/laws/statutes/The%20Child%20Care%20and%20Protection%20Act.pdf

وبالرغم من هذا القيد، تقوم حكومة جامايكا، بمساعدة من إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، التي هي عضو في فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بتوفير خدمات ملجأ الرعاية لجميع الناجين من ضحايا الاتجار بالبشر.

الحماية والوقاية والمساعدة العامة

عظفا على مسألة الحماية، توفر حكومة جامايكا ملاذ آمنا لمن أنقذ من الضحايا سواء في مرافقها الخاصة أو عن طريق تأمين سكن بديل. ووضعت المبادئ التوجيهية الرسمية الناظمة لعمل ملاجئ الرعاية للاسترشاد بها في التشغيل العام للملاجئ ضحايا الاتجار بالأشخاص ومعالجة الضحايا الناجين.

وتوجد أيضا دائرة لإحالة الضحايا للاستجابة على نحو منسق لاحتياجات الضحايا الناجين، وذلك بهدف تأمين حمايتهم وتأهيلهم وإدماجهم في النهاية. وتشمل الخدمات ما يلي: الخدمات الطبية وخدمات المشورة والدعم المعنوي من خلال وحدة دعم الضحايا بوزارة العدل؛ والتمثيل القانوني؛ والخدمات التقنية التي تساعد في توفير الوثائق المفقودة، على سبيل المثال؛ والاتصال بالسفارات؛ والمرجعون الشفويون؛ وإعادة ضحايا الاتجار بالبشر إلى أوطانهم، إذا لزم الأمر.

وتسعى الحكومة، من خلال المساعدة المقدمة من إحدى المنظمات غير الحكومية، إلى تمكين الضحايا الناجين وإعادة إدماجهم عن طريق البرامج التعليمية والتدريب على المهارات وسبل العمل. وتساعد وزارة العمل والضمان الاجتماعي أيضا في تحديد هوية الضحايا وتوظيفهم في أعمال قابلة للاستمرار.

وفيما يتعلق بجهود التحقيق والمقاضاة، توجد وحدة مخصصة لمكافحة الاتجار بأشخاص تابعة لقوة شرطة جامايكا، تقوم بإجراء رصد منهجي من خلال مراقبة أماكن الترفيه ومداهمتها على سبيل المثال. وإضافة إلى ذلك، يوجد مدع خاص لقضايا الاتجار بالبشر ضمن مكتب مدير الادعاء العام يعمل بشكل وثيق مع وحدة مكافحة الاتجار بأشخاص في قوة شرطة جامايكا.

أما الدليل المرشد المعمول به في التحقيق لإنفاذ القانون: قانون النواحي العملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (منعه وقمعه والمعاقبة عليه)، لعام ٢٠٠٧، فيمثل الدليل الرسمي لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر بشكل استباقي لجميع المسؤولين الحكوميين المعنيين، ولاسيما موظفو إنفاذ القانون والمهجرة. وهذا يصب في التحريات التي أجراها موظفو الجمارك والمداهمات وعمليات الرصد للأماكن الترفيهية التي تقوم بها وحدة الاتجار

بالأشخاص التابعة لقوة شرطة جامايكا. وإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة الأمن الوطني وسيلة لتقييم المخاطر تُستخدم حاليا في موانئ الدخول الرئيسية لتقييم المخاطر المتعلقة بالجريمة والصحة مع كون رصد الاتجار بالبشر أحد الجوانب الهامة فيها.

وفيما يتعلق بمنع الاتجار، أوضحت فرقة العمل الوطنية ضرورة التوعية والتثقيف المستمرين للمسؤولين الحكوميين. وفي محاولة لتعزيز جهود التوعية وإنفاذ القانون/المقاضاة، أجرت الحكومة دورات للتدريب/التوعية، بالتعاون، في بعض الأحيان، مع الشركاء الدوليين مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة. وشارك في تلك الدورات رجال شرطة ومسؤولون بدائرة الهجرة والجمارك وأعضاء من السلك القضائي ومدعون عامون وموظفون آخرون من موظفي الخدمة المدنية وأعضاء من مجتمع المنظمات غير الحكومية. وشملت مجالات التركيز ما يلي: الإطار التشريعي الدولي والمحلي المتعلق بالاتجار بالبشر؛ والإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بالهجرة لمراقبة الدخول والخروج؛ وتحديد هوية الضحايا؛ وتوفير المساعدة والحماية؛ وإجراء مقابلات مراعية للأخلاقيات مع ضحايا الاتجار.

ومن المهم ملاحظة أن التدريب اللاحق للأعضاء المعنيين في نظام العدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بوضع الدليل المرشد في التحقيق لإنفاذ القانون: قانون النواحي العملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (منعه وقمعه والمعاقبة عليه)، لعام ٢٠٠٧، قد شهد توزيع ما يقرب من ألف (١٠٠٠) نسخة من الدليل المذكور. وشملت المجالات المتناولة ذات الصلة، في جملة أمور، تحديد هويات الضحايا ومعالجتهم. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار تدابير الحماية والوقاية، قامت فرقة العمل الوطنية مؤخرا بتدريب مشغلي الخط الهاتفي الساخن المجاني للإبلاغ عن الجرائم الكبرى وموظفي دائرة تسجيل الأطفال فيما يتعلق بالتعامل مع المكالمات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

ووضعت فرقة العمل الوطنية، في إطار جهود أوسع للوقاية/لتوعية الجمهور، خطة اتصالات شاملة للاسترشاد بها في التوعية لعامة الجمهور. ونُشرت مقالات صحفية عن الاتجار بالبشر للتوعية بالاتجار بالبشر لدى شريحة واسعة من القراء. ولوحظ أن من يتجرون بالبشر يستخدمون مجموعة متنوعة من أساليب التوظيف للإيقاع بضحاياهم.

وركزت حملة فرقة العمل الوطنية لتوعية الجمهور أيضا على طلاب المدارس الثانوية. وقد شارك الطلاب في مناقشة حية في عدة أمور، منها، تعريف الاتجار بالبشر؛ وأشكاله الأكثر شيوعا التي يمكن أن تؤثر على جامايكا؛ والبيانات الموجزة المتعلقة بالضحايا والجناة؛ فضلا عن عوامل الشد والجذب. وأدرج الاتجار بالبشر أيضا في جلسات أخرى لتوعية

الجمهور بالعنف الجنساني. وقُدمت، أيضا، بالتعاون مع دائرة المكتبة في جامايكا، عروض عن الاتجار بالبشر للطلاب والبالغين في المكتبات في عموم أنحاء الجزيرة.

وقدمت أمانة فرقة العمل الوطنية أيضا عروضاً للمغتربين الجامايكيين، وبمناسبة قيام منظمة "بانوس كاريبيان" بتدشين كتاب محلي بعنوان "Oral Testimonies of Jamaican Sex Workers" (شهادات شفوية للمشتغلات بالجنس في جامايكا).

فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص: الولاية والميزانية

يهدف وجود فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تترأسها وزارة الأمن الوطني، إلى تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتوجيهها وتنفيذها. وينصب تركيز فرقة العمل على منع الاتجار بالأشخاص وقمعه فضلا عن حماية ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم.

ولا يوجد في الميزانية الوطنية مخصصات للأنشطة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وعليه، فإن وزارة الأمن الوطني تقوم حتى الآن، عن طريق وحدة مكافحة الجريمة المنظمة والدفاع، بتخصيص أموال في ميزانيتها لسداد بعض التكاليف المرتبطة بالتدريب وتوفير الملاجئ وأنشطة أخرى. وفي الماضي، كانت وزارات حكومية أخرى تساعد بدرجة أقل. ويُستكمل ذلك أيضا من المساعدة المالية الواردة من الشركاء الدوليين الرئيسيين، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسفارة الولايات المتحدة في جامايكا.

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة وفي صنع القرارات

١٢ - في ضوء العدد المنخفض للنساء في البرلمان ومجلس الشيوخ وللوزيرات وللنساء في المناصب القيادية في الخدمة العامة (انظر التقرير، الفقرات (١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٨)، يرجى شرح سبب عدم إحراز تقدم ملموس في تحديد حصص لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة (الفقرتان ٩٠ و ١٩٧).

اتخذت حكومة جامايكا التدابير اللازمة للتعجيل بتمثيل المرأة في جميع فروع الحكومة ومستوياتها، وفقا لأحكام المادة ٧ من الاتفاقية وتوصيتها العامة ٢٣ المتعلقة بالمرأة في الحياة السياسية والعامة.

ووافقت حكومة جامايكا، بمقتضى السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، على الهدف المتمثل في تعيين ٣٠ في المائة من المعيّنين في مجلس الشيوخ من النساء عن طريق تدابير

خاصة مؤقتة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال القيادة. وقد تحققت هذه النسبة المئوية المستهدفة في مجلس الشيوخ في عام ٢٠٠٩. وتبنت الحكومة أيضا هذه النسبة المئوية الدنيا في ما يتعلق بالتعيينات في المجالس العامة، وهي ستواصل تعزيز هذا التمثيل بنساء ذوات خبرة وكفاءة.

ومن بين المقاعد البالغ عددها ثلاثا وستين (٦٣) مقعدا التي تم التنافس عليها في الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تنافست النساء على اثنين وعشرين (٢٢) مقعدا. وبلغ عدد المرشحات عن حزب العمل في جامايكا ثلاث عشرة (١٣) مرشحة في حين بلغ عدد مرشحات حزب الشعب الوطني ست (٦) مرشحات والحركة الوطنية الديمقراطية ثلاث (٣) مرشحات. وعلى غرار انتخابات عام ٢٠٠٧، فازت النساء بثمانية (٨) مقاعد.

وتمثل النساء، حاليا ١٢,٧ في المائة من أعضاء البرلمان، و ٢٠ في المائة في مجلس الوزراء، و ٢٥ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ (انظر الجدول ٥). وتجدر الإشارة إلى أن امرأة تشغل منصب رئيس وزراء جامايكا.

الجدول ٥

النساء المشتركات في العملية السياسية التمثيلية/الحكومة

المنصب	الحالي			
	الذكور	الإناث	العدد	النسبة المئوية
مجلس الوزراء	١٦	٤	٢٠,٠ في المائة	٢٠
مجلس الشيوخ	١٥	٥	٢٥,٠ في المائة	٢٠
أعضاء البرلمان	٥٥	٨	١٢,٧ في المائة	٦٣

غير أنه يوجد مجال لمزيد من التحسين وما زالت الجهود تبذل في هذا الصدد.

التعليم

١٣ - يرجى بيان ما إذا كانت الدولة الطرف تجري أي بحوث لاستطلاع أسباب ارتفاع نسبة التسرب من التعليم وإعادة لدى الفتيات مقارنة بالفتيان بين الصنفين ٧ و ٨ والصنفين ١٢ و ١٣، وما إذا كانت تستطلع تدابير لمعالجة هذا التفاوت.

الجدول ٦

معدلات النقل إلى صفوف أعلى والإعادة والتسرب في التعليم الثانوي العام حسب
الصف ونوع الجنس ٢٠٠٩/٢٠٠٨

الصفوف					المؤشرات الداخلية للكفاءة
١٢-١١	١١-١٠	١٠-٩	٩-٨	٨-٧	المؤشرات
-	٨٩,٢	-	١٠٩,٥	٩٨,٦	معدلات النقل إلى صفوف أعلى
-	٨٧,٨	-	١٠٩,٤	٩٧,٧	ذكور
-	٩٠,٧	-	١٠٩,٦	٩٩,٦	إناث
٣,٥	٠,٩	١,٨	٠,٢	٠,٣	معدلات الإعادة
٤,٧	١,٣	٢,٥	٠,٤	٠,٤	ذكور
٢,٢	٠,٤	١,١	٠,١	٠,٢	إناث
-	٩,٩	-	٩,٨-	١,١	معدلات التسرب
-	١٠,٩	-	٩,٨-	١,٩	ذكور
-	٨,٩	-	٩,٨-	٠,٢	إناث

الجدول ٧

معدلات النقل إلى صفوف أعلى والإعادة والتسرب في التعليم الثانوي العام حسب
الصف ونوع الجنس ٢٠١٠/٢٠٠٩

الصفوف					المؤشرات الداخلية للكفاءة
١٢-١١	١١-١٠	١٠-٩	٩-٨	٨-٧	المؤشرات
-	٨٩,٧	-	١١١,٠	٩٩,٢	معدلات النقل إلى صفوف أعلى
-	٨٨,٧	-	١١١,٠	٩٨,١	ذكور
-	٩٠,٨	-	١١١,٠	١٠٠,٣	إناث
٣,٦	١,٠	١,٥	٠,٢	٠,٣	معدلات الإعادة
٤,٧	١,٥	١,٩	٠,٢	٠,٤	ذكور
٢,٥	٠,٦	١,١	٠,٢	٠,٢	إناث
-	٩,٣	-	١١,٢-	٠,٦	معدلات التسرب
-	٩,٩	-	١١,٢-	١,٥	ذكور
-	٨,٧	-	١١,٣-	٠,٤-	إناث

المصدر: وحدة الإحصاءات، وزارة التعليم.

يتضح من الجدولين أعلاه، أنه فيما بين الصفين ٧ و ٨، والصفين ١٢ و ١٣، فإن معدلات التسرب والإعادة هي في الواقع أعلى بين الفتيان مقارنة بالفتيات. وفي حين تتسم معدلات التسرب بين الصفين ٧ و ٨ بالانخفاض الشديد، تبدو المعدلات بين الصفين ١٢ و ١٣ كبيرة. ولا يرجع هذا في معظمه إلى تسرب فعلي من التعليم الإلزامي، حيث يكفل نظام التعليم في جامايكا وصول الأطفال في التعليم إلى الصف ١١ على الأقل. ويكونون عند هذه المرحلة قد أصبحوا من خريجي المدارس الثانوية ويميلون إلى اختيار مسارات مهنية/تعليمية متنوعة بعد الصف ١١. ويتقدم الكثير من الطلاب للالتحاق بالعديد من معاهد التعليم ما بعد الثانوي والتعليم العالي الأخرى لمواصلة دراستهم. وإذا وقع الاختيار عليهم في هذه البرامج فإنهم قد يختارون ترك برنامج الصفين ١٢/١٣. وقد يقرر البعض الالتحاق بالقوى العاملة أو الهجرة. وفي بعض الحالات، تكون العوائق المالية ونقص الاهتمام ببرنامج الصفين ١٢/١٣ الذي يلتحقون به عوامل تدفعهم إلى ترك التعليم الثانوي بين هذين الصفين.

ومن أجل التصدي للمشاكل المرتبطة بالمنهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي، التي قد تكون مرتبطة ارتباطاً عارضاً بمعدلات التسرب، تعتزم وزارة التعليم إجراء تقييم للسياسة الوطنية لإعداد المناهج الدراسية والاستراتيجيات الأخرى المنفذة من أجل كفاءة جودة التعليم (اللغة، ومبادئ الحساب والاستراتيجيات الحديثة المتعلقة باللغات). وتمثل أهداف الاستشارة في تقييم العمليات والضوابط ومدى شمول الإجراءات الموضوعية لضمان الجودة ومستوى الكفاءة في تنفيذ الاستراتيجيات وتدابير المساءلة الموضوعية لكفالة نجاحها؛ وتقييم مدى فعالية تنفيذ الاستراتيجيات؛ والتغيرات الموصى بها على مستوى السياسات والبرامج من أجل معالجة أوجه الضعف التي لوحظت في تنفيذ الاستراتيجيات بنجاح أو التصدي للتحديات التي ووجهت في هذا الصدد. وتعمل وزارة التعليم أيضاً على الإبقاء على الطلاب في نظام التعليم إلى مستوى التعليم العالي من أجل تحسين جودة التعليم.

وسيجرى أيضاً بحث شامل بشأن أسباب معدلات التسرب بين الصفين ١٢ و ١٣ قرب نهاية السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢.

١٤ - يرجى تقديم معلومات عن تأثير التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتعزيز تنوع الاختيارات التعليمية عن طريق تشجيع النساء والرجال والفتيات والفتيان على اختيار مجالات غير تقليدية للتعليم والتدريب. ويرجى تقديم معلومات إحصائية مستكملة في هذا الصدد، بما في ذلك ما يخص مشاركة المرأة في التعليم والتدريب الفني والمهني.

تتواصل الجهود من أجل تعزيز تنوع الخيارات التعليمية أمام النساء والرجال، وكذلك أمام الفتيان والفتيات. وتعمل وزارة التعليم، في إطار العديد من البرامج من قبيل مشروع دعم التعليم الابتدائي الذي بدأ في عام ٢٠٠١، ومشروع إصلاح التعليم الثانوي الذي بدأ في عام ١٩٩٣ وبرنامج تعزيز المدارس الثانوية الذي استُحدث في عام ٢٠٠١، على معالجة التميّطات الجنسية في الكتب المدرسية، والمناهج المدرسية وطرق التدريس. ويتمثل الهدف عموماً في تعديل البيئة التعليمية من أجل السماح للفتيان والفتيات باختيار المجالات التي يفضلونها. وتعمل النساء الآن في ميادين كان الرجال يهيمنون عادة عليها، من قبيل أعمال السباكة وتركيب الأنابيب والتشييد وتكييف الهواء والتبريد واللحام، وكذلك أعمال التركيبات والصيانة الكهربائية. وتعتمد وزارة التعليم تكثيف إدماج التوعية بالمساواة الجنسية في تدريب المدرسين قبل بدء الخدمة وأثناء الخدمة.

وعلى مستوى المدارس الثانوية، تزايدت دراسة الفتيات لمواد كان الذكور يهيمنون عادة عليها. وتوضح الإحصاءات الواردة أدناه (الجدول ٨) المواد المدرجة في شهادة امتحان الثانوية في بلدان الكاريبي التي تميل إلى أن تؤدي إلى مسارات مهنية يهيمن عليها إما الذكور وإما الإناث. وهذا الامتحان هو امتحان إقليمي يجري في جامايكا في نهاية الصف ١١ حتى يتسنى للطلاب الحصول على المؤهلات الأساسية للتعليم الثانوي للوصول إلى مستويات أعلى من الدراسة والعمل.

الجدول ٨

شهادة امتحان الثانوية في بلدان الكاريبي: مجموع عدد المتقدمين للامتحان حسب نوع الجنس في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠

المادة	نوع الجنس	عدد المتقدمين للامتحان ٢٠٠٩/٢٠٠٨	عدد المتقدمين للامتحان ٢٠١٠/٢٠٠٩
العلوم الزراعية (اختيار موضوعين من كل مادة)	ذكر	١٣٦	١٩٣
	أنثى	٢١٩	٢٥١
	المجموع	٣٥٥	٤٤٤
العلوم الزراعية (اختيار موضوع واحد من كل مادة)	ذكر	٨٢٨	١٠٠٢
	أنثى	١٢٩٧	١٥٤١
	المجموع	٢١٢٥	٢٥٤٣
تكنولوجيا البناء التشييد	ذكر	٦٣٠	٦٤٦
	أنثى	٦٣	٨١
	المجموع	٦٩٣	٧٢٧

عدد المتقدمين للامتحان ٢٠١٠/٢٠٠٩	عدد المتقدمين للامتحان ٢٠٠٩/٢٠٠٨	نوع الجنس	المادة
٨٩٤	٧٨٢	ذكر	تكنولوجيا البناء
٤٠	٣٣	انثى	الأخشاب
٩٣٤	٨١٥	المجموع	
١ ٣٧١	١ ٠١٨	ذكر	إعداد الوثائق الإلكترونية وإدارتها
٣ ٢١٨	٢ ٣١١	أنثى	
٤ ٥٨٩	٣ ٣٢٩	المجموع	
١ ٩٩٥	١ ٨٣٨	ذكر	التكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية
١٣٧	١٣٨	أنثى	
٢ ١٣٢	١ ٩٧٦	المجموع	
٩٠١	٦٧١	ذكر	الغذاء والتغذية
٤ ٢٩٤	٤ ٠٦٦	أنثى	
٥ ١٩٥	٤ ٧٣٧	المجموع	
١٠٧	٨١	ذكر	الملابس والمنسوجات
١ ٢٦٦	١ ٣٤٥	أنثى	
١ ٣٧٣	١ ٤٢٦	المجموع	
٥٥٧	٣٨٩	ذكر	التدبير المتزلي
٣ ١٦١	٣ ٠٣٦	أنثى	
٣ ٧١٨	٣ ٤٢٥	المجموع	
٥ ١٦٤	٥ ٦٢٧	ذكر	تكنولوجيا المعلومات
٧ ١٢٧	٧ ٤٤٩	انثى	(تقني)
١٢ ٢٩١	١٣ ٠٧٦	المجموع	
١ ١٠٥	٩٨٠	ذكر	الهندسة الميكانيكية
٣٤	٣١	أنثى	تقني
١ ١٣٩	١ ٠١١	المجموع	
٣ ١٨٨	٢ ٨٩٠	ذكر	الرسم التقني
٣٦٠	٣٠٠	أنثى	
٣ ٥٤٨	٣ ١٩٠	المجموع	
١ ٢١٣	٧٤٤	ذكر	التربية البدنية والرياضية
٩٤٧	٦٨٧	أنثى	
٢ ١٦٠	١ ٤٣١	المجموع	
١٢٧	٧٣	ذكر	الفنون المسرحية
٣٨٤	٢٣٨	أنثى	
٥١١	٣١١	المجموع	

عدد المتقدمين للامتحان ٢٠١٠/٢٠٠٩	عدد المتقدمين للامتحان ٢٠٠٩/٢٠٠٨	نوع الجنس	المادة
٤ ٥١٩	٤ ١٦٥	ذكر	المبادئ التجارية
٨ ٧١٩	٨ ٥٢٦	أنثى	
١٣ ٢٣٨	١٢ ٦٩١	المجموع	
٢ ٢٧٠	١ ٩٩٩	ذكر	إدارة المكاتب
٥ ٤٠٣	٥ ٠٩٠	أنثى	
٧ ٦٧٣	٧ ٠٨٩	المجموع	

المصدر: وحدة الإحصاءات، وزارة التعليم، جاما يكا

وكما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن عدد الفتيات المتقدمات للامتحانات في العلوم الزراعية يفوق بالفعل عدد الفتيان، حيث طرأت زيادة قدرها ٢٧٦ فتاة تقدمن للامتحانات في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ عما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ومن ثم فإن الفتيات يشعرن بالراحة عموماً في دخول ميدان الزراعة في هذه المرحلة. وبالنسبة للرسم التقني، ثمة زيادة طفيفة في تمثيل الفتيات ضمن المتقدمين للامتحانات. فقد شكلت الفتيات ٩ في المائة من مجموع المتقدمين للامتحانات (٣ ١٩٠) في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ١٠ في المائة من المجموع (٣ ٥٤٨) في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وفي حين قُيدت بعض الفتيات في مواد تكنولوجيا البناء والتكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية والهندسة الميكانيكية، فلا تزال هذه المواد يهيمن عليها الذكور إلى حد بعيد. وبالنسبة لمواد تكنولوجيا البناء فإن الفجوة بين الفتيان والفتيات المتقدمين للامتحانات لا تزال واسعة. فقد مثلت الفتيات ٩ في المائة فحسب من مجموع المتقدمين (٦٩٣) لامتحانات التشييد في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وفي الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ زادت هذه النسبة زيادة طفيفة لتبلغ ١١ في المائة من المجموع (٧٢٧). بل إنه تقدم عدد أقل من الفتيات لامتحانات الأخشاب. وكانت نسبة الفتيات ٤ في المائة من مجموع المتقدمين (٨١٥) في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وخلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، شكلت الإناث أيضاً ٤ في المائة من مجموع المتقدمين لامتحان الأخشاب (٩٣٤). والفجوة أيضاً واسعة في مواد التكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية، والهندسة الميكانيكية (التقنية) والرسم التقني. وشكلت الفتيات المتقدمات لامتحان التكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية ٧ في المائة من مجموع المتقدمين للامتحان (١ ٩٧٦) في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و ٦ في المائة من مجموع المتقدمين (٢ ١٣٢) في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وشكلت الفتيات ٣ في المائة من مجموع المتقدمين

للامتحان التقني للهندسة الميكانيكية في كل من الفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (مجموع المتقدمين ١٠١١) و ٢٠٠٩/٢٠١٠ (مجموع المتقدمين ١٣٩١).

وفي المستوى الجامعي، الذي تقدمه الجامعات الأهلية، ووكالة التدريب الوطنية (HEART Trust/NTA)، والأكاديميات ومراكز التدريب المهني وكذلك البرامج المجتمعية وغيرها من البرامج الخاصة، لا يزال ثمة تحسن مطرد في عدد النساء المقيّدات بالبرامج التدريبية. وتقدم هذه المؤسسات التدريب للعمال المهرة وشبه المهرة. واستنادا إلى البيانات التي جمعتها مؤسسات مختلفة في عام ٢٠١٠، جرى تدريب نحو ٤٨٠٩٧ شخصا، تبلغ نسبة الإناث فيهم ٥٨,٩١ في المائة، في مؤسسات التعليم الجامعي^(٦). وفئات التدريب التي يتزايد فيها اشتراك الإناث هي: الحوسبة؛ والحرف اليدوية، والعملية الإنتاجية وأعمال التشغيل؛ والزراعة. ولا تزال النساء مهيمنات على فئات من قبيل الطهي، والخدمة في المطاعم وفي الفنادق؛ وأعمال السكرتارية والأعمال التجارية الأخرى؛ وأعمال التجميل. وينبغي ملاحظة أن المؤسسات المهنية تحدد حاليا حصصا للشابات كي يدخلن في مجالات دراسية يهيمن عليها عادة الذكور.

ويتاح التعليم العالي لتنمية مهارات الموظفين المهنيين، وكبار الموظفين، والفنيين من أجل الالتحاق بسوق العمل. وهذه البرامج مقدمة في مختلف الجامعات العامة والخاصة، ومؤسسات تدريب المعلمين، ومؤسسات التمريض وكذلك الجامعات الأهلية. وتشير التقديرات إلى أن عدد المقيدين بالتعليم العالي يبلغ ٤٧١ ٦٨ طالبا، تبلغ نسبة الإناث فيهم ٤١,٦ في المائة^(٧). وتشير البيانات المتاحة لعام ٢٠١٠ أيضا إلى أن خريجي المؤسسات الجامعية بلغ مجموعهم ١٣ ٢٤٤ طالبا، تشكل الإناث فيهم ٧١,٦ في المائة. وتشير بيانات الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أن النساء يفقن أقرانهن من الذكور في معظم مجالات الدراسة، لا سيما في مجالات الطب والقانون والعلوم.

العمالة

١٥ - يُرجى تقديم معلومات إضافية عن التدابير التي اتخذت للتصدي لانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفاع معدل بطالتهم مقارنة بالرجال، والتمييز الأفقي والرأسي في سوق العمل، حيث تتركز النساء في الوظائف المنخفضة الأجر وتمثيلهن تمثيلا ناقصا في

(٦) المسح الاقتصادي والاجتماعي لجامايكا لعام ٢٠١٠.

(٧) المرجع نفسه.

المناصب الإدارية، ولا سيما في القطاع الخاص (انظر التقرير، الفقرات ٩ و ٧٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و من ٢٦٦ إلى ٢٦٩).

في محاولة لزيادة فرص عمالة المرأة ومعالجة الشواغل التي أثارها اللجنة في ما يتعلق بالتناسب في مستويات البطالة بين النساء، يجري إيلاء اهتمام خاص لدعم الأعمال التي تقودها المرأة وتميّن عليها في مؤسسات الاقتصاد الجزئي عن طريق تعزيز وتحسين المهارات في مجالات الإدارة والتسويق والمالية وتطوير المنتجات والتجارة الإلكترونية وخدمة العملاء.

ويبين البحث أيضا أن معظم النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية في كل من القطاعين العام والخاص تضمّنهن فئة الإدارة الوسطى وأن تمثيل الإناث في المناصب العليا لا يزال تمثيلا ناقصا، بما في ذلك المناصب الوزارية، وفي مجالس إدارة الشركات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري اتخاذ خطوات عن طريق إجراء بحوث بشأن إصلاح الإدارة والتعليم لمعالجة عوامل أساسية معينة، تشمل المواقف الاجتماعية والثقافية السائدة التي تسهم في نقص تمثيل النساء في الوظائف والمهن عالية الأجور. ومؤخرا، قامت الحكومة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بإطلاق مشروع بعنوان تعزيز القيادة النسائية في جامايكا. وهذا المشروع عبارة عن برنامج تدريب موجه نحو زيادة وتحسين وتوطيد وجود وتأثير النساء الأعضاء في المجالس واللجان في جامايكا. وهو مبادرة تعاونية تشمل مكتب شؤون المرأة، ومعهد الدراسات الجنسانية والإنمائية، والتجمع السياسي النسائي في جامايكا، ولجنة إدارة الشركات التابعة لمنظمة القطاع الخاص في جامايكا. ويوفر هذا المشروع التدريب من أجل ١٠٠ امرأة على القيادة في مجالس ولجان القطاعين العام والخاص؛ وتدريب ١٥ امرأة على مستوى القاعدة الشعبية ليضطلعن بتيسير العمل في المجتمعات المحلية وتوعية الأشخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وإنشاء قاعدة بيانات للنساء اللاتي لديهن القدرة والرغبة للعمل في المجالس واللجان؛ وليقمن كذلك بدراسة الإدارة والمسائل الإدارية في الشركات والنضال التاريخي من أجل حقوق المرأة في جامايكا ومنطقة البحر الكاريبي. وسيتم بناء التدريب على نهج يستند إلى الحقوق في ما يتعلق بقضايا المرأة وستستخدم الاتفاقية كإطار توجيهي.

١٦ - وعلى ضوء التوزيع غير المتساوي للمسؤوليات الأسرية (انظر التقرير، الفقرة ٢٦٢)، يُرجى توضيح ما يلي:

(أ) التقدم المحرز في إدخال ترتيبات عمل مرنة لتيسير التوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥٨ و ٢٦١) وما إذا كانت تلك الترتيبات متاحة للآباء أيضا؛

(ب) ما إذا كانت الدولة الطرف تعتزم استحداث إجازة أبوة أو إجازة والدية خاصة غير قابلة للتحويل ويمكن المشاركة فيها بين الأم والأب.

قُدِّمت ورقة عن أوقات العمل المرنة إلى البرلمان الجامايكي. ولا يزال مكتب شؤون المرأة يشارك بنشاط في هذه العملية وقد أوصى بأن يتم النظر في العناصر المُجسَّنة لترتيبات الدوام المرنة، بما في ذلك الأنماط التفاضلية في العمل والمسؤولية الاجتماعية بين الرجال والنساء في جامايكا. وفي حين لا توجد سياسة عامة رسمية تنظم منح إجازة الأبوة، تقوم بعض المنظمات مثل إدارة السجلات العامة وشركة جامايكا للبوكسيت بمنح هذه الإجازة. ويستفيد الذكور العاملون لدى المجموعة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري أيضا من منح هذه الإجازة حيث يأخذ الفريق القطري بتدبير السياسة العامة هذا.

١٧ - يُرجى بيان التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في اعتماد تشريع يحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل (انظر التقرير، الفقرات ٧٦ و ١١٥ و ١٣٩).

وُضع مشروع سياسة عامة لمناهضة التحرش الجنسي وستجري بشأنه المناقشات الضرورية مع وزير العدل الجديد لرسم طريق المضي قدما.

الصحة

١٨ - يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتخفيض المعدل المرتفع لحمل المراهقات، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الميسورة الكلفة وإدخال التشخيص بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المناهج المدرسية (انظر التقرير، الفقرات ٩٣ و ٢٧٢ و ٢٨٤ و ٢٩١)، وكفالة إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات على نحو كافٍ (المرجع نفسه، الفقرات ١٠١ و ١٠٣ و ٢٧٧ و ٢٧٨)، بما في ذلك النساء في المناطق الريفية والنساء والفتيات المعوقات. ويرجى أيضا بيان ما إذا كانت الدولة الطرف تنظر في تعديل المادتين ٧٢ و ٧٣ من قانون الجرائم ضد الأشخاص، بغرض إباحة الإجهاض في حالات معينة وتمكين المرأة من تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه بدون اللجوء إلى عمليات الإجهاض غير الآمنة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٢ و ٢٨١)؟

تشمل التدابير التي اتخذت للحد من ارتفاع معدل حمل المراهقات وضع برنامج شامل للإعلام والتعليم والاتصال بشأن الصحة الجنسية والإنجابية عن طريق المجلس الوطني لتنظيم الأسرة الذي يعتبر فئة المراهقين واحدة من الفئات الرئيسية التي يستهدفها. وتشمل الإجراءات التي يتخذها إرسال رسائل تثقيفية مطبوعة وإلكترونية عن دورة الحيض لتسهيل

فهم أفضل للجسم والدورة الإنجابية بما في ذلك فترة الخصوبة. وتتضمن أيضا تقديم خدمات استشارية هاتفية سرية، وخدمات التوعية بتنظيم الأسرة، ومسلسلات درامية إذاعية وبرامج حوارية تلفزيونية/جلسات فضفضة وبخاصة للمراهقين. وتتاح أيضا حبوب منع الحمل التداركي عن طريق المراكز الصحية والصيدليات بإدراجها على القائمة الثانية للأدوية التي تُباع بدون وصفة طبية مما يُيسر الحصول عليها دون الحاجة إلى تلك الوصفة. وقد انخفض معدل الخصوبة لدى المراهقين من ١١٢/١٠٠٠ في عام ١٩٩٧ إلى ٧١/١٠٠٠ في عام ٢٠٠٨. وانخفضت نسبة ولادات المراهقات أيضا من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨.

وأُتيحت أيضا فرصة الحصول على رعاية عالية الجودة في مجال الصحة الإنجابية لجميع النساء والفتيات في كل من المناطق الحضرية والريفية وللمعوقات عن طريق شبكة تتكون من حوالي ٣٢٠ مركزا للصحة العمومية و ١٨ مستشفى عاما في جميع أنحاء الجزيرة. وليس هناك مرفق لا يمكن الوصول إليه حيث إن شبكة المواصلات جيدة بصورة عامة وتصل قريبا من الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون. وتوفر هذه المرافق خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وأثناءها وبعدها. ويجري تقديم هذه الخدمات مع مراعاة الخصوصيات ودون تمييز وبذلك تتلقى المعوقات نفس الخدمات التي تتلقاها الأخريات. وتُوفّر هذه الخدمات مجانا للمستفيدين منها في القطاع العام. وتُوفّر هذه الخدمات أيضا في القطاع الخاص بحيث تُتاح للنساء فرصة اختيار مقدم الخدمة. وهناك مزيج واسع ومتنوع من وسائل منع الحمل المتنوعة يشمل الرفالات (الواقيات الذكرية) وحبوب منع الحمل المأخوذة عن طريق الفم وحقن منع الحمل، والغرسات، واللواحب الرحمية والتعقيم.

وسعت وزارة التعليم أيضا إلى ما يلي:

(أ) تيسير تدريب العاملين في المدارس على تنفيذ المنهج الدراسي للتثقيف حول الصحة والحياة الأسرية، والعمل بمساعدة جهات أخرى، على توفير الرصد والإشراف على تنفيذها في المدارس؛

(ب) إكمال "سياسة إعادة إدماج الأمهات في سن المدرسة في النظام المدرسي الرسمي"، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع مؤسسة مركز المرأة في جامايكا. وينتظر أن يقوم مجلس الوزراء بتقديم هذه السياسة؛

(ج) وضع/استعراض السياسات العامة في ما يتعلق بمنهج التثقيف حول الصحة والحياة الأسرية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي ينتظر تقديمها إلى مجلس الوزراء؛

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود تشمل جميع الطلاب، بمن فيهم الطلاب في المدارس المستقلة. وتتسم الإجراءات المتخذة والبرامج المعدة بأنها غير تمييزية وتلبي احتياجات الأفراد إلى أقصى حد ممكن.

ولا تعمل وزارة التعليم على تيسير الحصول على وسائل منع الحمل أو توزيعها. ومع ذلك، يتعامل كل من منهج التثقيف حول الصحة والحياة الأسرية وبرامج التوجيه بشكل شامل مع الجانب التثقيفي للصحة الجنسية والإنجابية، حتى يكون الطلاب على دراية بأنواع وسائل منع الحمل وكيفية استخدامها وكذلك المسائل الأخرى المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية.

وفي ما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت على المادتين ٧٢ و ٧٣ من قانون الجرائم ضد الأشخاص في ما يتصل بـ "إباحة الإجهاض في حالات معينة وتمكين المرأة من تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه بدون اللجوء إلى عمليات الإجهاض غير المأمونة"، أعدت لجنة استشارية معينة بالإجهاض مشروع قانون عن حالات الإجهاض وأجريت مشاورات عامة واسعة النطاق بشأن مشروع القانون هذا في عام ٢٠١٠. ولم تُكمل اللجنة الفرعية البرلمانية، التي شكّلت لمناقشة مشروع القانون، عملها في ما يتصل بهذه المسألة، ولم يُتخذ أي قرار بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على التشريعات القائمة.

١٩ - يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن أثر التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (انظر التقرير، الفقرات من ٢٨٣ إلى ٢٩٢).

يُوجد لدى جامايكا برنامج وطني قوي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وقد وضع هذا البرنامج إطارا للسياسات العامة والاستراتيجية والرصد والتقييم، ويشمل هذا الإطار برنامجا للبحوث. ويُوجد أيضا منذ فترة طويلة برنامج لمكافحة العدوى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك الزهري الخَلقي. وقد أظهر البرنامج الوطني القدرة على تقديم الخدمات عن طريق السلطات الصحية الإقليمية ومرافق الصحة العمومية، وتحقيق الوضع الأمثل المتمثل في الاندماج الكامل في بعض المناطق. وقام البرنامج الوطني أيضا بعدة استثمارات استراتيجية لتعزيز تقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك إنشاء مرفق لإدارة النفايات، وهيكل أساسي للمختبرات، وتوفير تمويل للموارد البشرية والعمليات والهيكل الأساسي للسلطات الصحية الإقليمية.

ونجح البرنامج الوطني في تحقيق استجابة من قطاعات متعددة، تشمل إقامة روابط مع الوزارات الأخرى في الحكومة وكثير من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص،

وكذلك تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. وتحققت أيضا مشاركة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وفئات سكانية معرضة لخطر الإصابة. وأثبت هذا البرنامج أيضا القدرة على حشد وإدارة موارد خارجية كبيرة، وجرى وضع إطار للمساءلة مع السلطات الصحية الإقليمية وجهات تنفيذية أخرى بهدف الاستجابة لمتطلبات الجهات المانحة ووضعت مؤشرات تستند إلى الأداء عن المراحل الرئيسية للمشاريع. وللبرنامج الوطني علاقات متينة مع الشركاء في التنمية، مثل مجموعة المانحين الدوليين ومجموعة منفعلي خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مكافحة الإيدز وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالإيدز.

وتُقدم الاستراتيجية المنقحة للتواصل بشأن تغيير السلوك إطارا للإجراءات الوقائية

وفقا للمبادئ التالية:

التركيز على أكثر فئات السكان تعرضا لخطر العدوى: تضم هذه الفئات الأشخاص المعرضين بشكل متزايد لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب ظروفهم الاجتماعية وسلوكهم الجنسي غير المأمون والذين لديهم القدرة على التأثر في ديناميات هذا الوباء. ومن بين هؤلاء الأشخاص اللواتيون، والمشتغلون/المشتغلون بالجنس، والشبان الملتحقون بالمدارس، والشبان المتسربون من المدارس، والسجناء، ومتعاطو المخدرات المشردون، والأفراد المقيمون في مجتمعات تتسم بانخفاض معدلات الدخل وارتفاع معدلات انتشار الفيروس، فضلا عن المترددين على عيادات الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتوجد ضمن كل هذه الفئات من السكان فئات فرعية يمكن اعتبارها على أعلى درجة من الخطر بسبب دخلها المنخفض وفرصها المحدودة في الحصول على الخدمات الاجتماعية. ويُحتمل أن يتعرض هؤلاء الأشخاص المهمشون اجتماعيا للانخراط في سلوكيات جنسية محفوفة بالمخاطر من أجل البقاء على قيد الحياة.

الشراكات مع القطاعات الرئيسية: يجب استبقاء وتعزيز الشراكات التي أقيمت مع وزارات التعليم والأمن القومي والعمل والسياحة وغيرها من الهيئات الحكومية، وكذلك مع مجموعة عريضة من المنظمات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المختلفة.

الشؤون الجنسانية: يُساهم عدم المساواة بين الجنسين والأدوار والسلوكيات التي يحددها المجتمع للجنسين في زيادة تعرض النساء والرجال على حد سواء في جامايكا لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويؤثر عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية على قدرة الرجال والفتيان والنساء والفتيات على الوصول إلى خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والخدمات الصحية والاجتماعية.

مشاركة المجتمع المدني: تُعد مشاركة المجتمع المدني وقطاعات أخرى متعددة ركنا من أركان الاستراتيجية الوقائية. وقد شاركت الوزارات في الحكومة أيضا في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق مختلف موظفي برنامج مكافحة ولكن قليلون منهم قبلوا تحمل مسؤولية مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية في القطاعات الحكومية الحيوية. وكثيرا ما تقتصر المشاركة على تثقيف الموظفين حول فيروس نقص المناعة البشرية. مبادرات سياساتية قليلة داخل هذه القطاعات لتوفير بيئة تحافظ على سلوكيات جنسية أكثر مأمونية.

وشاركت مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية في الاستجابة الوقائية رغم التحديات المتمثلة في محدودية القدرات التقنية والموارد، واستدامة البرامج. وقد وفرت بعض المنظمات غير الحكومية فرص الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر الذين يصعب الوصول إليهم.

ومع ذلك، لا تزال استجابة المجتمع المدني تواجه عراقيل بسبب محدودية القدرات التقنية والمالية والبشرية. ورغم أن بعض هذه المنظمات تعمل في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية منذ عقود، فإن منظمات كثيرة من بينها غير قادرة على توسيع نطاق التغطية نظرا لمحدودية الموارد، والاعتماد المفرط على مصدر وحيد للتمويل. ويجب الاستمرار في توسيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني.

بناء مهارات التواصل بشأن تغيير السلوك: تطورت استراتيجيات الوقاية من كونها معنية بتوفير معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية إلى زيادة التركيز على مشاركة الفئات الأكثر عرضة للخطر في محادثات الحد من المخاطر. ويُعزّز هذا التحول من الحاجة إلى بناء مهارات التواصل بشأن تغيير السلوك لدى الممارسين المعنيين بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في إطار البرنامج الوطني، والمجتمع المدني وشركائه الآخرين. وينطوي هذا التحول على توحيد النهج وتحسين الرصد لجودة الإجراءات المتخذة فضلا عن مبادرات وضع حد أدنى من الخدمات للسكان المستهدفين الرئيسيين.

الإجراءات الرئيسية المتخذة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١

مجال برنامجي ذو أولوية - البيئة المؤاتية وحقوق الإنسان

تشمل البيئة المؤاتية مجموعة من الظروف المترابطة كالظروف القانونية والسياساتية والبيروقراطية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل معاً على تقليل أخطار التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى، وتشجع على اتباع نمط حياتي صحي مسؤول وتيسر الحصول على الخدمات على نحو مستمر وفعال. ويسعى عنصر البيئة المؤاتية

وحقوق الإنسان في البرنامج الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي إلى تعزيز البيئات التشريعية والسياساتية والدعوية للاستجابة الوطنية وذلك من خلال وضع و/أو تعديل القوانين والسياسات والهياكل الداعمة التي تساعد على تهيئة بيئة يقل فيها خطر التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ويتمكن فيها الأشخاص المصابون بهذا الفيروس والمتأثرون به من الحصول على خدمات المعالجة والرعاية والدعم دون خوف من الوصمة أو التمييز.

وقد أجريت أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، عدة تغييرات سياسية وتشريعية استهدفت تهيئة بيئة أكثر دعماً. وتشمل هذه التغييرات، السياسات ذات العلاقة المباشرة بفيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن السياسات والتشريعات التي ليست لها علاقة مباشرة بهذا الفيروس. وفي ما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية فقد اعتمد البرلمان في عام ٢٠١٠ السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، التي يجري تنفيذها من خلال برنامج السياسات المعنية بأماكن العمل. علماً بأن التغييرات التي ليست لها علاقة مباشرة بفيروس نقص المناعة البشرية تشمل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١١.

الإنجازات

- في بداية فترة التخطيط الاستراتيجية ٢٠٠٧-٢٠١٢، كانت ٧٠ شركة من شركات القطاع الخاصة الكبيرة قد شاركت في جهود التوعية والتدريب في أماكن العمل، مع قيام ٣٧ شركة منها باعتماد سياسات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل. وفي عام ٢٠١١، تم الوصول إلى أكثر من ٢٢٠ شركة كبيرة من شركات القطاع الخاص بواسطة برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أماكن العمل. وقد اعتمد أكثر من ١٦٠ شركة من تلك الشركات سياسات معنية بأماكن العمل و/أو خطط عمل في هذا الصدد. كذلك اعتمدت جميع الوزارات والهيئات الحكومية سياسات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل.

- بدء تنفيذ برنامج الامتثال الطوعي في وزارة العمل، الذي يتضمن التحقق من امتثال الشركات للسياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل ويمهد لإصدار قانون السلامة المهنية واللوائح المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- في عام ٢٠١٠ وافق مجلسا البرلمان على السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل.
- تمت صياغة اللوائح النهائية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بناء على المبادئ العشرة لمنظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل. وعلمنا بأن هذه اللوائح سوف تؤثر من الناحية التشريعية على السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، ومن تأثيراتها الأخرى أنها ستتطلب من كيانات القطاع الخاص والعام اعتماد وتنفيذ سياسات داخل مكان العمل للتعاطي مع القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وستصدر هذه اللوائح ملحقاً بقانون السلامة والصحة المهنية.
- تسجيل مجلس رجال أعمال جامايكا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء المؤسسة الوطنية التابعة للمجلس في عام ٢٠١٠. ومن خلال المؤسسة سيأخذ المجلس زمام المبادرة في حشد موارد القطاع الخاص لدعم المواجهة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.
- وفي أيار/مايو ٢٠١١، أعد مجلس الوزراء مسودة تعديل لنظام الصحة العمومية (الأمراض الواجبة التبليغ عنها) لتقديمها إلى البرلمان.
- وفي أيار/مايو ٢٠١١، أرسلت الوثائق التي توصي بإلغاء قانون الأمراض المنقولة جنسياً إلى وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.
- أنشئ فريق استشاري من قطاعات متعددة للإشراف على تطوير وإدماج نظام توثيق البلاغات عن حالات التمييز المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق الإنصاف فيها. وقد تحقق مزيد من تفعيل النظام مع تشكيل فريق يتولى إدارة الحالات، كما تم تدريب كادر من ١٠ أشخاص كمحققين.
- في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وقع صاحب المقام بروس غولدينغ رئيس الوزراء السابق، والدكتور فينتون فيرغسون، نيابة عن حزب الشعب الوطني المعارض، استمارات التزاماً منهما بالتوعية على مستوى القيادات في ما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أماكن العمل. وعزز هذا الالتزام اعتماد السياسات المعنية بأماكن العمل في القطاعين الخاص والعام ودفع إلى إقرار السياسة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقع صاحب المقام بروس غولدنغ رئيس مجلس الوزراء في ذلك الحين، وصاحبة المقام الرفيع بورشيا سيمسون ميلر زعيمة المعارضة آنذاك، إعلان الالتزام بالتخلص من الوصمة والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا. ويتوقع أن يعزز هذا الإعلان أيضاً العمل على إقرار السياسات والتشريعات الرامية إلى التعاطي مع ما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية من وصمة وتمييز وعدم مساواة بين الجنسين.
- أجري أكثر من ١٣٠.٠٠٠ اختبار لتحري الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على مدى السنوات الخمس الماضية.
- وخلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أجري حوالي ٢٣.٠٠٠ اختبار لعنقود التمايز ٤ CD4، و ٧.٠٠٠ اختبار للحمل الفيروسي، و ١٣.٠٠٠ فحص للحمض النووي وتفاعل البوليميراز السلسلي (DNA-PCR).
- وفي الوقت الحاضر تتاح اختبارات الحمض النووي وتفاعل البوليميراز السلسلي وعنقود التمايز ٤ واختبارات الحمل الفيروسي مجاناً.
- أنشئت مواقع لالتماس المشورة والفحص الطوعيين في جميع المراكز الصحية الكبرى، وتلقى أكثر من ٩٥ في المائة من الموظفين المعنيين فيها (متحرو المخالطين والأخصائيون الاجتماعيون وممرضات الصحة العمومية، وغيرهم) تدريباً على بروتوكول المشورة والفحص الطوعيين.
- ويجرى في معظم العيادات المحيطة اختبار سريع لتحري الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مما يسمح أحياناً بالحصول على نتائج الاختبار في نفس اليوم.
- أدخلت في جميع المستشفيات الاختبارات التي تجرى بمبادرة من مقدمي الخدمات الصحية.
- تجرى اختبارات فيروس نقص المناعة على نحو لا مركزي، حيث يمكن لكل منطقة تحري الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وإجراء اختبارات توكيد الإصابة دون أن تضطر إلى إرسال العينات مركزياً إلى المختبر الوطني للصحة العمومية.
- أنشئت مرافق اختبارات عنقود التمايز ٤ في المختبر الوطني للصحة العمومية في كينغستون وفي مستشفى كورنول الإقليمي في سانت جيمس. وبدأت تجربة اختبار عنقود التمايز ٤ في الموقع في ثلاثة مواقع علاجية ومن المقرر أن يبدأ نشرها في مواقع علاجية مختارة.

- أنشئ مرفق لاختبار الحمل الفيروسي في المختبر الوطني للصحة العمومية.
- يتاح اختبار الحمض النووي وتفاعل البوليميراز السلسلي للرضع الذين يولدون لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مما يسمح بالتشخيص المبكر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى الأطفال، ومعالجته.

التدبير الطبي

- يخضع أكثر من ٨ ٠٠٠ من البالغين والأطفال للمعالجة بمضادات عالية الفعالية لفيروسات النسخ العكسي، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الوطنية (٢٠١٠).
- وقد أنشئ ٢٣ موقفاً علاجياً (للأطفال والبالغين) في جميع أنحاء الجزيرة، ويعمل في كل مرفق منها فريق متدرب من مقدمي الخدمات الصحية.
- وضعت مبادئ توجيهية للتدبير السريري لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (وكان العمل جارياً على الإصدار الثالث منها وقت كتابة هذا التقرير).
- أدمج تدبير فيروس نقص المناعة البشرية في نظام الرعاية الصحية الأولية
- نُظمت عدة برامج تدريبية في التدبير السريري لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لجميع فئات العاملين في الرعاية الصحية (بمن فيهم الصيادلة والأطباء والمرضات والأخصائيون الاجتماعيون، ومتحرو المخالطين، والمرشدون المعنون بالامتثال للعلاج.
- أضيفت الصبغة المؤسسية على حلقة العمل السنوية للتدبير السريري لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك من خلال الشبكة الإقليمية الكاريبية للتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الفئات الخرومة من النساء

- ٢٠ - يرجى توضيح ما إذا كانت الدولة الطرف قد علّقت الإعادة القسرية للاجئين الهائتين، بمن فيهم النساء والفتيات، وما إذا كانت هناك آليات فعالة قائمة لضمان التعرف على النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة أو اللواتي تعانين من أوجه ضعف معينة، مثل الحوامل أو المرضعات، والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والمسنات والشابات العزباوات المعرضات بشدة لمخاطر الاستغلال الجنسي، ولتخفيف المخاطر المتصلة بالحماية أو الاحتياجات الإنسانية لأولئك اللاجئين قبل أية إعادات قسرية.

لم تقم جامايكا قط بإبعاد أي لاجئين قسراً. وفي الواقع تظهر السجلات أنه في جميع الحالات التي وفدت فيها إلينا أعدادٌ كبيرة من المهاجرين لأسباب اقتصادية من هايتي، وخاصة بعد الزلزال الكبير الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كُلفت وكالات كبرى متعددة الدول بتوفير السكن والتجهيز الطبي والإعادة إلى الوطن بصورة إنسانية لجميع المعنيين.

وقد اتخذت حكومة جامايكا خطوات لوضع سياسة خاصة باللاجئين وافق عليها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩، كما تم إعداد سياسة تنفيذية إضافية لضمان تنفيذ كافة المبادئ التنفيذية للسياسة الخاصة باللاجئين والاتفاقيات المختلفة ذات الصلة. وتتضمن هذه السياسة التنفيذية في صلبها نصوصاً تهدف إلى حماية رفاة جميع الفئات الضعيفة.

الزواج والعلاقات الأسرية

٢١ - يرجى شرح سبب عدم تنفيذ الدولة الطرف لتوصية اللجنة بالعمل دون إبطاء على رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاماً لكل من الفتيات والفتيان (CEDAW/C/JAM/CO/5، الفقرة ٤٠).

لم تتخذ حكومة جامايكا أي قرار لرفع الحد الأدنى لسن الزواج.

المنهجية المتبعة في مسح عام ٢٠٠٨ للصحة الإنجابية

الجدول ٩

خصائص العينات، مسح عام ٢٠٠٨ للصحة الإنجابية في جامايكا

الخصائص	الرجال ١٥-٢٤ عاماً				النساء ١٥-٤٩ عاماً			المجموع
	كينغستون	كينغستون	المناطق الحضرية الأخرى	المجموع	المناطق الحضرية الأخرى	الريفية	المجموع	
الفئة العمرية								
١٩-١٥	٥٣,٤	١٩,٦	٦٠,٣	٦٠,٢	٥٩,٢	٢٠,٣	١٥,٥	١٨,٤
٢٤-٢٠	٤٦,٦	١٦,١	٣٩,٧	٣٩,٨	٤٠,٨	١٦,١	١٦,٥	١٦,٣
٢٩-٢٥	-	١٥,٨	-	-	-	١٥,٢	١٦,٥	١٥,٨
٣٤-٣٠	-	١٢,٨	-	-	-	١٤,٧	١٧,١	١٥,٢
٣٩-٣٥	-	١٧,٢	-	-	-	١٣,٩	١٣,١	١٤,٣
٤٤-٤٠	-	١٠,٣	-	-	-	١١,٥	١٢,٥	١١,٦

الرجال ١٥-٢٤ عاماً				النساء ١٥-٤٩ عاماً				الخصائص
كينغستون	كينغستون	المناطق الريفية	المناطق الحضرية الأخرى	المجموع	المناطق الريفية	المناطق الحضرية الأخرى	المجموع	
-	٨,٢	-	-	-	٨,٣	٨,٨	٨,٥	٤٥-٤٩ حالة العلاقة الحالية
٠,١	١٢,٢	٠,١	٠,٦	٠,٣	١٤,٩	١٦,١	١٤,٨	زواج عرقي
٤	٢١,٤	٤,٦	٦,٤	٥,١	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٥	زواج المسيار
٢٥,٩	٣٥,٥	١٩,٨	١٩,٧	٢٠,٧	٢٩,٨	٣٠,٥	٣١,٢	مخادنة مع ممارسة الجنس
٤١,٩	٤,٢	٢٨,٤	٢٦,٥	٢٩,٩	٤,٢	٢,٥	٣,٦	مخادنة بدون ممارسة الجنس
١٢,٧	٢,٩	١٥,٤	١٧,٤	١٥,٦	٣,٢	٣,٠	٣,١	عدم وجود علاقة ثابتة
								المستوى التعليمي (بعدد السنوات)
١٦,٤	١٤,٤	٢٧,٦	٢٢,٢	٢٤,١	٢٨,٨	٢٠,٣	٢٢,٧	٩-صفر
٧٥,٦	٧٣,٣	٦٨,٧	٧١,٣	٧٠,٦	٦١,٤	٦١,١	٦٣,٧	١٠-١٢
٨,٠	١٢,٤	٣,٦	٦,٥	٥,٢	٩,٩	٦١,٤	١٣,٦	١٣ أو أكثر